صوتيات التصريف وأثرها في ائتلاف المباني واختلاف المعاني

The acoustics of conjugation and its impact on the grammar coalition and the different meanings

أ/د سميرة رفاس

أستاذة بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب واللغات والفنون

جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2020/01/23 تاريخ القبول:2020/02/01 تاريخ النشر: 2020/05/02

الملخص:

تقوم اللغة على مجموعة من الأنظمة الصوتية والصرفية والتركيبية،وهي في تضامها وتآلفها مع بعضها،تعمل على تحقيق الائتلاف والانسجام بين العناصر اللغوية المكونة للمباني اللغوية. فكل عنصر لغوي يؤثر في غيره، ويتأثر به، ويحتاج إليه حتى تكتمل وظيفته، وتتحقق غايته، انطلاقا من أصغر وحدة لغوية متمثلة في الصوت وانتهاء إلى الجملة.وبقليل من التركيز في مجمل الظواهر اللغوية صرفية كانت أم تركيبية، ندرك أن الصوت هو المتحكم في دورانها وتحولها وتلونها،بوصفه المستوى الأول من مستويات الدراسة اللغوية،فمنه تنطلق وإليه تنتهي.ونحن ومن خلال هذا المقال نسعى إلى طرح بعض القضايا المورفوفونولوجية،موضحين من خلالها مدى تأثير الصوت في تعيين المباني وتنويع المعاني.

الكلمات المفتاحية: الصوت /صوتيات/التصريف/المباني/المعاني.

ABSTRACT : The language is based on a set of sound, grammatical, and morphological systems. Referring to their cohesion and harmony with each other, they work to achieve a coexistence and harmony between the linguistic elements that build up the linguistic constructions. Every linguistic element affects the others and is duly affected by them, and needs them to complete its function and achieve its goal, starting from the smallest linguistic unit residing in the sound and ending with the sentence. With little focus in the whole linguistic phenomena whether grammatical or morphological, we realise that the sound is the one that controls its rotation, transformation and coloring, since it is considered as being the first level of any linguistic study, though, there it starts and ends. Through this article we seek to raise some morphophonological issues, through which ,we clarify the extent of the effect of sound on fixing constructions and diversifying meanings.

Keywords: sound / audios / grammar/conjugation/ meanings.

علم الصرف وأهميته

علم التصريف أو علم المفردات، واحد من العلوم اللغوية التي يستعان بها في معرفة أحوال الكلمة، وأبنيتها؛ من حيث مادتها ووزنها وشكلها؛ مما يسهم في تأصيل المفردة،وتحديد نسبها؛ عربية كانت أم دخيلة عليها،وبه أيضا. وأعني التصريف . تميز الأصول من الفروع.(وهذا القبيل من العلم أعني التصريف،يحتاج إليه جميع أهل العربية،أتم حاجة،وبهم إليه أشد فاقة،لأنه ميزان العربية،وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها،ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به،وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف)"[1] وعليه، فإن العربية لا يمكنها الاستغناء عن هذا العلم،الذي يمثل المرجع الرئيس والمرتكز الذي ينطلق منه عالم النحو.فالصرفي يزن المفردة، ويقف عند الأصل الثابت فيها ويجيء النحوي ليكمل ما بدأه الصرفي،فينظر في أحوال الكلمة المتغيرة، ويقف على الفروع التي أوجدها الاستعمال، وحاجة المتكلم إلى تلوين الكلام.

يقول ابن جني في المنصف:(فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة،والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة؛ ألا ترى أنك إذا قلت قام بكر،ورأيت بكرا،ومررت ببكر،فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل،ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا

كان ذلك كذلك،فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بدئ قبله بمعرفة النحو،ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه،ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال)"[2]" يؤكد ابن جني في هذا النص على أسبقية علم التصريف عن النحو،في الدراسة اللغوية؛لأنه يعتبر المنطلق الأساسي للدراسة النحوية؛حيث أنه يؤصل للكلمات،ويعرض للثوابت فيها،من مادة ووزن، إلا أن علماء العربية كانوا يرونه عويصا،فصدروا كتبهم بالنحو دون الصرف. و(إن الفرق الأساسي بين العلاقات الصرفية والعلاقات النحوية يتمثل في أن الأولى،علاقات تغيير الصياغة،تسجل الثابت والمتغير في صياغة الكلمات،وتكون بين كلمات أخذ بعضها من بعض بالاشتقاق أو التصريف.أما الثانية، فهي علاقات تركيبية، تربط عناصر التركيب بعضها ببعض،لتكوين المركب النحوي الصحيح)"[3]" لذا سمي علم التصريف بعلم المفردات؛لأنه يهتم بالمفردة في تشكيلها واختلاف موازينها.في حين يهتم علم النحو بالتراكيب، وبالجمل،ومدى انسجامها مع بعضها،لتحقيق التوازن والاعتدال بين عناصر التركيب العام، وأقصد بذلك النص.

الميزان الصرفي

ومما يتميز به علم التصريف، الوزن أو الميزان الذي يعرف بواسطته عدد حروف المفردة، وأصولها، والثابت فيها من المتغير(وكما يزن الصائغ مادته الثمينة بميزان خاص، تتوافر فيه عناصر الدقة والأمان، فكذلك صراف اللغة، يحتاج إلى ميزان، ليعرف بواسطته عدد أصوات الوحدة، وترتيبها وأصولها وزوائدها، وما فيها من حركات صوتية، وقيم صفرية(السكنات)، وما يعتورها من تحولات، ليعرف بها مقدار ما يصوغه)"[4]" وعليه، فإنهم يشبهون عمل الصراف اللغوي بعمل الصائغ، في تعامله الدقيق مع قطعة الذهب، وفي حرصه على الخالص منها، وتنقيتها من الشوائب التي علقت بها. و(هكذا يذهب أهل الصرف والقائمون عليه،في بيان معيارهم اللغوي كالرضي الأستراباذي، وغيره من المحدثين. ومعيار الصائغ من جنس مادته ومادته الأصوات فمعياره صوتي . صرفي، يعرف به عدد أصوات الوحدة اللغوية المراد وزنها وترتيبها، وما فيها من أصوات أصلية، وزائدة، وحركات وسكنات)"[5]" وهنا تتعانق عناصر التصريف مع المادة الصوتية.

والميزان في الصيغة الإفرادية . فعل . مرتبط بوسطها وبعينها و(العين حركة أو حركة العين عامة، تمثل عنصر التمييز في الصيغة. والعين حرفا تمثل عنصر الاستقرار في الصيغة،ولا غرابة في ذلك، فهي في الوسط،فمن الطبيعي أن تمثل في الصيغة الثلاثية قمة هرمية،تكون عامل انسجام واستقرار في الصيغة)"[6]" ومصدر تلوين وتنويع في تشكيلاتها،وفي دلالاتها.

ويرجح الدارسون، أن من بين الأسباب التي جعلت القدماء يختارون مادة "فعل" (أن مخارج الحروف الرئيسة ثلاثة هي:الشفتان والحلق واللسان،فأخذوا من كل مخرج حرفا،أخذوا الفاء التي تخرج من الشفتين،والعين التي تخرج من الحلق، واللام التي تخرج من اللسان، وإنما فعلوا ذلك لتكون مادة الميزان جامعة لكل مخارج الحروف)"[7]" وهذا التعليل الصوتي الصرفي، يؤكد لنا أثر علم الأصوات في تأسيس وتوجيه علم المفردات. وهذا التزاوج والتآلف والتداخل بين العلمين، يصطلح عليه المحدثون ب المورفوفونولوجيا.

علم الصرف الصوتي/المورفوفونولوجيا

إن العلوم اللغوية وإن بدت مستقلة عن بعضها، قائمة بذاتها، إلا أنه لا يمكنها أن تعمل بمعزل عن غيرها،منغلقة على نفسها؛فالكل محتاج إلى غيره مستعين به،يفيده ويستفيد منه،يؤثر فيه ويتأثر به. فالمفردات لا يستقيم وزنها إلا بائتلاف مادتها، وانسجامها مع عدد حروفها الثلاثة (الفاء والعين واللام) ولا تتلون دلالتها وتتنوع، إلا بتلون صوائتها، الموزعة على وسطها (فعَل وفعُل وفعِل). وإذا تحقق الانسجام اللغوي بين المستوى الأول (الأصوات)، وبين الثاني(المفردات)، استقام الثالث (التركيبي)، ومن ثمة اكتمل للرابع .(الأسلوبي) . نصاعته وفصاحته.

إن المتصفح لكتاب سيبويه في جزءه الرابع، وهو يعرض لنا المادة الصوتية، كتمهيد لوصف وتعليل بعض الظواهر الصرفية، من إدغام وإبدال وقلب وغيرها، يدرك بوضوح أن علم الصرف، أوجده علم الأصوات، وأن مادته، لم تكن لتتأسس، وتقنّن، دون مرجعية صوتية فالمباني مادتها صوتية، وفي اختلاف المعاني، وتنوعها، تحولات صوتية، وأخرى صوتية صرفية. وهو ما ذهب إليه عبد القادر عبد الجليل بقوله: (لم يكن الدرس الصوتي إلا مقدمة منطقية للدرس الصرفي، وإن تداخلت المباحث،واختلفت المناهج، إلا أن هذين العلمين

نشآ تحت مظلة واحدة، كان مبتدؤها نظرية الخليل الصوتية المركزية التي عالج على ضوئها ضروب اللغة،وحصر أبنيتها، وفق منظور التبادل والتوافق الرياضي)"[8] ويضيف مؤكدا على أن علم الصرف منطلقه صوتي فيقول:(إذن،فالدرس الصرفي العربي،برز من نسيج الرؤية الصوتية للفونيمات التركيبة العربية، وقام على طبيعتها التكوينية، وهو يعالج الأبنية الصرفية. فالبدء كان مع أصغر المكونات التي تؤلف خلية الوحدة اللغوية، وهو الصوت المفرد وحركته داخل الأبنية،حينما يتبادل المواقع مع غيره من الأصوات...)"[9] وهو ما تفطن إليه اللغويون المحدثون، ووصفوه بعدة مصطلحات.

لهذا العلم تسميات عديدة،وترجمات مختلفة، و(...ترجم عند بعضهم ب الفونولوجيا الصرفية،ومهمته الوظيفية،تقوم على النظر في التركيب الصوتي للوحدات الصرفية.ويسميه بعضهم (morphonologie)، والبعض الآخر(phono-morphologie). إن وحدة التحليل عند نفر من أهل الدرس الصوتي الحديث،هي المورفونيم (morphoneme)، دلالة الاشتراك بين علمي الصرف والصوت.وسميت ب(الفونيم الصرفي)، وغالبا ما تؤشر حالات هذا النوع من الفونيمات في ظواهر صوتية كالمماثلة والمخالفة وإعادة التوازن اللغوي)"[10]

تعد الصوامت والصوائت، المسؤول الأول والرئيس، عن إحداث التبدلات والتحولات على مستوى الصيغ الإفرادية (مما يخفف من ثقل نطقي،وييسر على المستخدم،ويسهل عليه جريان الألفاظ، أثناء تياراته الكلامية)"[11] و(ترجع هذه التغيرات الصرفية . إلى أسباب صوتية تتمثل في ثقل يستوجب تخفيف الصيغة بشكل من الأشكال المذكورة أعلاه)"[12] مثل الحذف،والإدغام وغيرهما. والثقل درجات ومراتب ومن أمثلته:

أ. يكون التماثل أثقل من التباعد، عندما يحرك نصف الحركة بغير الفتحة؛ لأن الصوتين في نفس المقطع:/وُ/ أثقل من /يُ/،و/يِ/ أثقل من /وِ/.

ب . يكون التباعد أثقل من التماثل، في حالة نصف الحركة المفتوح، إذا سبق بحركة غير الفتحة؛ لأن الصوتين في مقطعين،فيخفف الفصل بينهما من ثقل تماثلهما:/يِيَ/أخف من/وِوَ/، و/وُوَ/ أخف من /يُيَ/.)"[13] والكل محكوم بقانون الاقتصاد في الجهد، والخفة في النطق.

في حين لا يتأثر(الميزان الصرفي بهذه التبدلات الصوتية؛ لأنه يعتمد الأصل في وزنها، وما جاء بعد ذلك من تحولات، فإنها تخضع لعوامل الزيادة في أصوات الميزان)"[14] وللزيادة الصوتية أسباب وأنواع مما سنرى.

ومن أنواع الزيادة الصوتية ما (يدخل في صلب بناء التراكيب، ويوجه حركة المقاطع، باعتبارها فونيمات فوق تركيبية (supra segmental phonemes –، وهي: الزيادة من أجل عبور الصوت الساكن، الزيادة لبيان ماهية الصائت: (هاء السكت): (هاء التبيين)، الزيادة للتعويض الصوتي)"[15] وأولها، همزة الوصل، التي يستعان بها للنطق بالساكن، إذا كان في بداية الصيغة؛ فالعرب لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك. و(لما كان الفعل أصلا في التصريف فإنه أضحى بحاجة إلى هذا الصائت؛ لأنه يمر بحالات كثيرة أثناء عملية التحويل فما يستوجب أن يأتي أوله، صوت ذو تركيب صفري، مما ليس للعربية به عهد على الإطلاق. وقد سماها قدامى القوم والمحدثون همزة الوصل... وإني لا أنزع إلى تسميتها بالهمزة؛ لأنها ليست وقفة حنجرية "glotttal stop" بل هي صائت يتوصل به إلى النطق بالصوت الساكن "التركيب الصفري"، ولذا آثرت تسميتها ب صائت الإيصال)"[16] فهي توصل الساكن بالمتحرك، وليست بهمزة قطع، ولا تضاهيها في كميتها النطقية، ولا في زمنها. وكان اللغويون إذا تحدثوا عن الاختلاس بوصفه أصغر كمية صوتية للصائت، وأقلّها، مثّلوا له بهمزة الوصل.

ويعلل عبد القادر عبد الجليل، سبب زيادة صوت (الهاء) دون غيره من الأصوات، فيقول:(إن اعتماد الهاء (في له وعمه ...) هذا الصوت الحنجري الاحتكاكي المهموس المرقق لإسعاف هذه الحالة دون بقية أصوات العربية؛ نظرا لما يتميز به هذا الصوت عند إنتاجه من إرسال الشحنة الهوائية المكونة له خالصة دون إعاقة، إلا ما يسمع عنه من بعض الاحتكاك الذي هو بسبب ضيق المجرى التنفسي عند الحجرة؛ وفي هذا إراحة لمسعى الناطق في التحقيق الصوتي. فضلا عن ذلك، فإن هذا الصوت يشتمل على بعض خصائص الأصوات الصائتة عند إنتاجها، ولذا يعمد أهل النظم إلى اعتماده في المواضع التي يتحقق فيها قانون اختزال الجهد الصوتي)"[17] وفي هذا النص

مبالغة في تقريب صوت الهاء من الصائت؛ فالهاء صوت مهموس، رخو ومهتوت.وكونه صوتا مهموسا ورخوا؛ فهذا يعني أنه تعرض لعائق في القناة الصوتية، اعترض مسار الهواء فيه، مما نتج عنه احتكاكا، بغض النظر عن قوة هذا العائق أو ضعفه. وهذا يجعله مختلفا عن الصوائت المجهورة، الطليقة والتي لا يعترضها حاجز أثناء النطق بها.أما صفة الهت، فتختلف تفسيراتها ما بين الضعف حينا،وما بين القوة حينا آخر"[18]".

ويبقى نوع ثالث من الزيادة الصوتية، وتهدف هذه الأخيرة إلى الحفاظ على الوزن الصرفيّ؛ وذلك بتعويض صوت محذوف، بآخر مزيد، حيث(تقوم بعض الأصوات في بناء بعض الصيغ، بتعويض أصوات أخرى محذوفة من أصل البناء، لكي تبقى الوحدة اللغوية محتفظة بحقوقها في التمثيل الدلالي التام ومعيارها الصرفي. فالكلمات "اسم، زنادقة، عدة" ذات أصول مختلفة عما أشير إليه؛ ف(اسم) أصلها (سمو)، إلا أن صوت الواو الانتقالية قد حذف منها، لذا كان لابد من تعويض هذا الحذف الصوتي، فكان أن جيء بصائت الإيصال في أولها ليكون الوزن الصرفي لها "أفع")"[19]" وعليه، فإن صائت الإيصال متعدد الوظائف والمهام، ويؤتى به للتعويض والترميم، حفاظا على المباني اللغوية من التشقق والتفتق.

في تشكيل الصيغة الحدثية وتلوينها

قلت سابقا، إن للعناصر الصوتية أثر بالغ في تلوين، وتشكيل الصيغة الإفرادية، وقد اخترت لتوضيح ذلك، واحدة من هذه الصيغ، وهي الصيغة الحدثية. وأعني بها الفعل؛ ووصفت بالحدثية، لدلالتها على الحدث.

تتكون الصيغة الحدثية، من المادة والوزن والشكل. وتتألف مادتها من مجموع الصوامت المكونة لها. أما الوزن، فيتألف من الصوائت الواقعة في وسط الصيغة وعينها، وهي المسؤولة عن تلوين الدلالة، وتنويعها. ولما كانت الصوائت العربية ثلاثة، فتحة وكسرة وضمة (ستكون الأوزان ثلاثة فقط أو ثلاث صيغ فقط، واحدة مفتوحة العين وأخرى مكسورة، والثالثة مضمومة وعدد الصيغ الأصول، إن ظهر لنا قليلا؛ فإنه يعود لقلة الصوائت في العربية)"[20]" وعليه، فإن الأوزان المترتبة عن الصوائت الثلاثة هي، (فعَل) و(فعُل) و(فعِل) و(الصوامت الثلاثة ثابتة، وأن استعمال المتكلم للحركات هو الذي يعطي مجموعة الصيغ الممكنة. وهو ما يطلق عليه عملية (التحول الداخلي). ومن الواضح أن الصوامت وحدها، لا تكون مقاطع، وإنما يكوّنها دخول الحركات عليها وارتباطها بها)"[21]" فتكوّن معها وحدة صوتية قاعدية.

ويعلل طيب البكوش هذا التنوع في الحركات بقوله: (نرى أن العربية تنزع إلى تغيير الحركات،لخلق نوع من التقابل والانسجام وهي ظاهرة نلاحظها بكثرة في الصرف العربي...، وكثيرا ما تستعمل العربية هذا التنويع الحركي في نفس الفعل، لغايات تمييزية، وإحداث فروق معنوية متفاوتة الأهمية مثل نفر ينفُر= تجنب الشيء أو كرهه وينفِر= نزل مع الناس من عرفات.)"[22]" ومن هنا، رأى الصرفيون أن الوزن،تتغير دلالته بتغير صائته فالضم في (فعُل) يدل على اللزوم والثبوت "[23]" في حين يدل الكسر في (فعِل) على التغير والزوال.

وقالوا في (فعَل) بأنها (أكثر الأفعال عددا؛ لأنه الفعل الحقيقي الذي يدل غالبا على العمل والحركة والفعل إطلاقا،لذلك فهو أكثر تصرفا؛ إذ تقابله ثلاث صيغ في المضارع. والمشكل في هذه الصيغ هو أنها سماعية لا تخضع مبدئيا لقواعد مضبوطة. ونظرا لكثرة الأفعال فإن الذاكرة لا تستطيع أن تحفظ إلا ما كثر استعماله منها. والاستعمال نفسه كثيرا ما يسمح بحركتين في نفس الوقت، وخاصة الضمة والكسرة،وهو ما يجعل مستعمل العربية محتاجا دوما إلى الاستنجاد بالمعاجم،للتثبت من حركة العين، لانعدام شكل النصوص عادة)"[24]" وهو ما يسمى بالمتداخل، فيه ضم وكسر وفتح، في مثل صيغة (قنط).

يستعين طيب البكوش بالطبيعة الصوتية للصوائت، في تعليله لمعاني الماضي بقوله:(إن أبرز ما يلفت الانتباه في تمييز معاني الماضي بفضل حركة العين في الفعل الثلاثي المجرد، هو أن فتح العين يدل عادة على تعدية الفعل وعلى القيام بعمل خارجي فيه انفتاح على الخارج مناسب لانفتاح حركة العين. بينما ضم العين أو كسرها يدل عادة على اللزوم بمعناه الواسع، وذلك بأن يتصف الفاعل بصفة أو أن تطرأ عليه حالة، أو أن يقوم بعمل داخلي يتعلق بشخصه أو لفائدته وإن تعدى. فهذا الصنف من الأفعال، فيه انغلاق على النفس مناسب لانغلاق حركة العين إذ الضمة والكسرة منغلقتان)"[25]" وهي نظرة تحتاج في نظرنا إلى تحليل وتعليل.

مبدأ التوزيع والتنويع

يقول مكي درار في حديثه عن علاقة الصوائت ببنية الفعل بأن (الماضي ينبني على أساس توزيع الصوائت العربية على مواقع في وسط الصيغة،بينما ينبني المضارع، على مبدأ المخالفة لمكونات الماضي،ويكون منطلقه التنويع)"[26]" وينطلق في هذا، من خلفية فلسفية وهي، أن ما حدث في الماضي لا يمكن أن يتكرر في المضارع، بل يخالفه، ويختلف عنه. ويضيف موضحا ذلك بقوله: (المادة الصوتية في الماضي ثلاثة،وفي المضارع أربعة؛ وعين الصيغة وسطها مكسور في الماضي، ومفتوح في المضارع؛ والمعنى الأول قد حدث وانقضى، وفي الثانية حادث أو منتظر الحدوث، وهذه المفارقات، أحدثتها الصوائت ووجهتها هذه الوجهة المقصودة من المتكلم)"[27]"

ويحاول طيب البكوش، تعليل تنوع الحركات في الصيغ الحدثية، فيقول:(إن نزعة العربية إلى التنويع الحركي، من الماضي إلى المضارع، تنويع تجاور لا تنافر. لذلك لا نجد مبدئيا فعُل يفعِل أو فعِل يفعُل، وإنما نجد: فعُل يفعُل، فعِل يفعَل، فعَل يفعَ◌ُ◌ِل أي الحركات الثلاث. يجب إخراج الفتحة هنا لأنها مقيدة بوجود حرف حلقي عينا أو لاما بصفة عامة مبدئية. فالحركتان الطبيعيتان إذا،هما الضمة والكسرة لأنهما المجاورتان لفتحة الماضي، الفتحة تقع بين الضمة والكسرة مخرجا)"[28]" ونظرا لخفتها، يسهل على الناطق التنقل بين الصوائت، مارا في كل تحركاته بالفتحة، التي تجعله متكيفا مع بقية الصوائت؛ فيذوب معها الثقل الموجود في الكسرة، والخشونة التي تتميز بها الضمة. وتكون الفتحة بذلك، متفوقة عنهما، في تحقيق الاتزان، والاعتدال والانسجام في القناة الصوتية.

يقول البكوش:(إن العربية تميل إلى إبدال حركة عين الفعل الماضي بحركة مجاورة لها في المضارع. لذلك أصبحت كسرة (فعِل) فتحة في كل الحالات تقريبا. وأصبحت فتحة (فعَل) ضمة أو كسرة في الحالات العادية المطلقة، إلا أن حالات الضم أكثر؛ لأن مخرج الضمة أقرب إلى مخرج الفتحة من الكسرة، ولم تبق الفتحة فتحة في المضارع إلا بتأثير حروف الحلق)"[29]" إن تحول كسرة (فعِل) فتحة في معظم حالاتها، يرجع إلى قربهما من بعضها وتجاورهما مع بعضهما، فهما متجاورتان متقاربتان. ولكننا لا نتفق مع صاحب النص في كون الضمة أقرب مخرجا من الفتحة منه إلى الكسرة؛ لأن الضمة والفتحة متجاورتان متباعدتان."[30]"

إن التنوع الحاصل في صيغ المضارع، أصله توزيع الصوائت في الفعل الماضي، وهو ما يؤكده لنا مكي درار بقوله:(ولما كان المضارع مخالفا للماضي في كل عناصره ومكوناته، في شكله ودلالته، كان ينبغي علينا أن نراعي مبدأ التنويع أيضا؛ أي ما يوجد في الماضي لا يوجد في المضارع، (من مادة ووزن ودلالة)، ويرتفع العدد في المضارع إلى ضعف ما في الماضي؛ لأن كل صيغة في الماضي تقابلها صيغتان في المضارع، مخالفتان لها في كل ما فيها؛ وبعملية حسابية بسيطة نقول: ثلاث في الماضي، مضروبة كل واحدة منها في اثنين، يكون الناتج ست صيغ في المضارع؛ ومجموع ما بين الماضي والمضارع، تسع صيغ؛ ثلاث في الماضي على أساس التوزيع، وست في المضارع على أساس التنويع)"[31]" وعليه، يكون التنويع كالآتي"[32]":

فَعَلَ:بفتح العين في الماضي، ولها صيغتان في المضارع هما:

يفعِل بكسر العين، في مثل:يجلس.

يفعُل بضم العين، في مثل يكتب.

فَعِلَ:بكسر العين في الماضي، ولها صيغتان في المضارع هما:

يفعَل بفتح العين في مثل:يلبَس.

يفعُل بضم العين، غير موجود في العربية.

فَعُلَ:بضم العين في الماضي، ولها صيغتان مرتقبتان في المضارع:

يفعِل غير موجود في العربية.

يفعَل غير موجود في العربية.

وهكذا تتنوع الأصول، أما تنويع الفروع، ففيه إشكالات وانشغالات"[33]" نطرحها من خلال إيرادنا لأمثلتها:

فَعَلَ: (يفعُل(يكتب)،يفعَل(يفتح)، يفعِل(يجلس)):فالمضمومة أصل، لأنها خالفت الماضي في كل مكوناته. أما الثانية فجاءت على غير الأصل والحجة أن آخرها حرف حلق.وجاءت الثالثة على الأصل، وقالوا ما جاء على أصله لا يسأل عن علته.

فَعَلَ:(يفعُل(ينفخ)،يفعَل(ينبِح وينبَح)، يفعِل(ينزِع))، فجاءت الأولى على الأصل ومثلها الثانية (ينبِح) على الأصل مع الكسر، وعلى الفرع مع الفتح (ينبَح) وكذلك الثالثة.

يردّ مكي درار على أقوال الصرفيين، في تعليلهم لتكرار الفتحة في ماضي صيغة (فَعَلَ)، ومضارعها بقوله:(ورأينا أيضا اضطراب الأقوال في تعليلها، مرة أريد بها التخفيف، ومرة عادت إلى أصلها ومرة جاءت على الأصل والفرع، وللمتكلم الخيار في أيهما يشاء ويختار؛ وكل هذه الأقوال تضر باللغة، وخاصة في مجال التعليمية المهيمن، على معظم ميادين المعرفة والثقافة)"[34]"

ولعل ما يلفت الانتباه هنا، هو الإقرار بوجوب فتح عين الفعل إذا كان حرفا حلقيا، وهو ما يشيد به المحدثون، ويؤكدونه:(وقد أكدت التجارب الحديثة ارتباطا وثيقا، بين النطق بحروف الحلق والفتحة وذلك لأن الأصوات الحلقية تناسب في الغالب وضعا خاصا للسان يتفق مع ما نعرفه عن وضعه مع الفتحة. وإليه يشير ابن جني بقوله: "ضارعوا بفتحة العين في المضارع (يفعل) جنس حرف الحلق،لما كان موضعا منه مخرج الألف التي منها الفتحة")"[35]" ومثله الطيب البكوش إذ يقول: (وإذا ما اعتبرنا أهمية الحروف الحلقية، إذ تمثل تقريبا ربع الحروف العربية؛ فإنه من الطبيعي أن نجد ربع الأفعال العربية متضمنة لحرف حلقي... إلا أن اللغة لم تخل من هذا الشواذ كالضم في يقعُد ويدخُل، والكسر في يرجِع، ولكن هذه الشواذ لا تنقص من قيمة هذه النزعة)"[36]"

ويرى مكي درار، ألا يعمّم هذا القانون مع جميع الصيغ، ويذكر لنا الحالات التي تستدعي ذلك، بعيدا عن الخلط المذكور سابقا:

الحالة الأولى: (إذا كان الصامت الحلقي من أقصى الحلق(ه،أ) ترجح تكرار الفتح في ماضي الصيغة ومضارعها لخفته غالبا؛ وإذا كان الصائت من وسط الحلق (ع،ح)، جاز الوجهان الفتح مراعاة لمبدأ التخفيف في الأداء والاقتصاد في الجهد، في مثل:(فتح، ونجح، وذبح، ورفع، ووقع وطبع)، أو الكسر مراعاة لمبدأ التناسق، والانسجام الصوتي في الأداء؛ لأن العين والحاء مرققتان والكسرة صائت مرقق، والترقيق ينسجم مع العين والحاء،وفي الوقت نفسه يمتنع . من الناحية النظرية . أن تجيء عين الصيغة مضمومة، لتنافر الصائت المرقق مع الصامت المفخم)"[37]"

أما الحالة الثانية: (أن يكون صامت وسط الصيغة أو نهايتها من صوامت نهاية الحلق(غ،خ)؛ وفي هذه الحال، يجوز وجهان أيضا ويمتنع الثالث، على ما رأيناه في الصيغة السابقة؛ إذ يجوز الفتح، مراعاة لمبدأ الخفة، في مثل (نسخ ينسخ، ودبغ يدبغ)، ويجوز ضم عين الصيغة مراعاة لمبدأ الانسجام،في مثل (نفخ ينفخ، وبزغ يبزغ؛ لأن الخاء والغين مستعليتان، والضم كذلك؛ وفي الوقت نفسه، لا يجوز أن تكسر العين هنا تجنبا للتنافر والثقل، إلا إذا كانت الصيغة مزيدة على (انفعل أو استفعل)،فهنا تفتح عينها في الماضي مطلقا، وتكسر في المضارع اتفاقا، سواء كانت عين الصيغة مكسورة، في مثل فهم أو مضمومة كحسن، أو مفتوحة كنصر، فيقال في الجميع استفهم، واستحسن واستنصر، وفي مضارع الجميع؛ يستفهم ويستحسن ويستنصر)"[38]" وفي الأخير نقول، إن الظواهر الصرفية محكومة بمجموعة من القوانين الصوتية، وهي تتراوح في نطقها ما بين المعيار والاستعمال، فكان هذا التنوع والتلون محل نقاش وجدال بين الباحثين. وحسبنا في هذا المقال أننا أشرنا إلى بعض القضايا الصوتية الصرفية،محللين ومعللين ومناقشين.

مصادر البحث ومراجعه:

1- ابن جني،المنصف لكتاب التصريف للمازني النحوي البصري،تح ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين،ط1،1953،دار إحياء التراث العربي.

2-جمال حسين أمين إبراهيم،بنية الكلمة العربية،ط1،2008،مؤسسة الرسالة ناشرون،دمشق،سوريا.

3-الطيب البكوش،التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث 1992،تونس.

4-عبد القادر عبد الجليل،علم الصرف الصوتي،ط1،2010،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان.

5-عبد الصابور شاهين،المنهج الصوتي للبنية العربية- نحو رؤية جديدة للصرف العربي، مؤسسة الرسالة،1980.

6- محمد عبد العزيز عبد الدايم،النظرية اللغوية في التراث العربي،ط1،2002، دار السلام،القاهرة.

7- رفاس سميرة،نظرية الأصالة والتفريع الصوتية في الآثار العربية مخطوط،جامعة وهران السانيا،2008.

8- مكي درار،المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية،ط2 2006،دار الأديب للنشر والتوزيع السانيا،وهران.

9- مكي درار،الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية،رسالة دكتوراه مخطوط.جامعة وهران 2003.

---

[1] – ابن جني،المنصف لكتاب التصريف للمازني النحوي البصري،تح إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط 1،1953،دار إحياء التراث العربي، ج1،ص02.

[2] – ابن جني، المنصف لكتاب التصريف للمازني النحوي البصري ، ج1،ص 04-05.

[3] – محمد عبد العزيز عبد الدايم،النظرية اللغوية في التراث العربي،ص9،ط1،2002،دار السلام،القاهرة.

[4] – عبد القادر عبد الجليل،علم الصرف الصوتي،ص4 ،ط1،2010،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان.

[5] – عبد القادر عبد الجليل ،علم الصرف الصوتي،ص42.

[6] –الطيب البكوش،التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث،ص192-193،ط3،1992،تونس.

[7] – مجدى إبراهيم محمد،علم الصرف بين النظرية والتطبيق،ص11،ط1،2011،دار الوفاء،الإسكندرية.

[8] – عبد القادر عبد الجليل ،علم الصرف الصوتي،ص31.

[9] – نفسه،ص32

[10] – نفسه،ص30

[11] – عبد القادر عبد الجليل ،علم الصرف الصوتي،ص38.

[12] – الطيب البكوش،التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ،ص189.

[13] – نفسه،ص191.

[14] – عبد القادر عبد الجليل ،علم الصرف الصوتي،ص57.

[15] – المرجع نفسه،ص75.

[16] – المرجع نفسه،ص75.

[17] – نفسه،ص81.

[18] – ينظر شرح هذا المصطلح في رسالتنا للدكتوراه،نظرية الأصالة والتفريع الصوتية في الآثار العربية،مخطوط، جامعة وهران السانيا 2008،ص 106.

[19] – عبد القادر عبد الجليل ،علم الصرف الصوتي،ص82.

[20] – مكي درار،المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية،ص126، ط2،2006،دار الأديب للنشر والتوزيع،السانيا،وهران

[21] – عبد الصابور شاهين،المنهج الصوتي للبنية العربية-نحو رؤية جديدة للصرف العربي،ص43،مؤسسة الرسالة،1980.

[22] – الطيب البكوش،التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث،ص 95-96.

[23] – جمال حسين أمين إبراهيم،بنية الكلمة العربية،ص114-115،ط1،2008،مؤسسة الرسالة ناشرون،دمشق،سوريا.

[24] – الطيب البكوش،التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ،ص89.

[25]– نفسه ،ص180.

[26] – مكي درار،المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية،ص126-127.

[27] – نفسه،ص126.

[28]– – الطيب البكوش،التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ،ص181-182.

[29]– المرجع نفسه، ص182

[30]– – ينظر في هذا مكي درار،الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية،ص 53،رسالة دكتوراه مخطوط.

[31]– مكي درار،المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية،ص128- 129.

[32]– المرجع نفسه،ص127.

[33]– نفسه ،ص130.

[34] – نفسه ،ص134.

[35]– جمال حسين أمين إبراهيم، بنية الكلمة العربية،ص116.

[36]–الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص،91.

[37] – مكي درار،المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية ،ص134.

[38] – المرجع نفسه ،ص134.